

تحفة الفقير

تحفة الفقير

أحدث تحقيق في تحديد الكرم

لمؤلفه

السيد محمد سرور الواعظ البهسودي الأفغاني
تقريراً لأبحاث آية ... العظمى الحاج السيد
أبو القاسم النجفي الخوني دام ظله العالي

مطبعة النجف - النجف

١٣٧٨ هـ



بنیاد محقق طباطبائی

BP

١٨٥/

الف/

٣٣

١٣٧٨

محقق طباطبائی

مكتبة المحققين
أحدث تحقيق في

حفة الفقيه

أحدث تحقيق في تحديد الكرم

للمؤلف

السيد محمد سرور الواعظ البهسودي الأفغاني

تقريراً لأبحاث آية ... العظمى الحاج السيد

ابن التماس العجفي الخوئي دام ظله العالي

واحد

صاعاً وذا

ون من

مطبعة النجف - النجف

١٣٧٨ هـ



بنیاد محقق طباطبائی

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رب استعملني بالطاعة و طهرني بالتوبة فانك ولي التوفيق
والهداية ولك الحمد والمجد والجلال والعظمة وصل على نبيك
نبي الرحمة وعلى اهل بيته الذين خصصتهم بالعصمة وكرامة
الطهارة .

أما بعد فهذا احدث تحقيق في تحديد الكبر وتعيين
مقداره حسب ما يستفاد من الروايات الواردة فيه ، وقد
تلقينته من اجاث قيمة لحضرة سيدنا الامام زعيم
الدراسة الدينية وقبلة الحوزة العلمية حجة الاسلام
آية الله العظمى في العالمين سيدنا ومولانا الحاج ابو القاسم
الخوئي ادام الله ظله العالي ومتعنا وجميع المسلمين بطول بقائه .

ولندكر قبل الشروع في المقصود مقدمة صغيرة يتضح بها
وجه الحاجة إلى هذا البحث . فنقول : لقد اجمع علماء
الاسلام على ان الماء المطلق اذا كان كثيراً لا ينجس بملاقاة

النجاسة إلا مع التغير بها واختلفوا في مقدار الكثير فذهب
اصحابنا الأمامية إلى تقديره بالكر على ما في الروايات الخاصة
المروية عن الأئمة المعصومين عليهم الصلاة والسلام ، وسندكر
جملة منها ان شاء الله تعالى ، وحكي ذلك أيضاً عن الحسن بن
صالح من علماء العامة ولكنه قدر الكر بثلاثة آلاف رطل ،
وذهب الشافعي واحمد وجماعة منهم إلى تقديره بالقلتين ،
واختلفوا في تقدير القلتين بثلاثة اقوال .

احدها ان القلتين ثلاث مائة من لان القلة ما يقله بعير
ولا يقل الواحد من بعير ان العرب غالباً اكثر من وسق والوسق
ستون صاعاً وذلك مائة وستون مناً ، فالقلتان ثلاث مائة
وعشرون مناً يحط منها عشرون للظروف والحبال يبقى
ثلاثمائة من .

الثاني ان القلتين الف رطل لأن القرية قدر تسع مائة
رطل والاحتياط الاخذ بالاكتر .

الثالث ان القلتين خمسمائة رطل . وقال بعضهم :

إن الكثير ما كان كل من طوله وعرضه عشرة أذرع في عمق
شبر . وقال أبو حنيفة : أن كان الماء يصل بعضه إلى بعض
فهو قليل ينجس بالملاقاة وإلا فهو كثير لا ينجس إلا بالتغير
واراد بذلك على ما فسر به تلميذه أبو يوسف أنه إذا حرك
جانب منه لم يتحرك الجانب الآخر فهو كثير لا يفعل بملاقاة
النجاسة ، وإذا حرك أحد جانبيه بتحريك الجانب الآخر
فهو قليل يفعل بملاقاة النجاسة ،

وحيث أن المتفق عليه بين الأصحاب أن الكثير الذي
لا يفعل بملاقاة النجاسة هو الكر فمست الحاجة إلى تحديد
الكر والبحث عن مقداره حسب ما يستفاد من الأخبار
الواردة فيه .

إذا عرفت ذلك فلنشرع في المقصود ونقول : أن لفظ
الكر كان في الأصل اسماً لمكيال معين على ما في كتب (١)

(١) في القاموس الكر بالضم مكيال للعراق وفي مصباح
النيرج ١ ص ٨٢ الكر كيلٌ معروف والجمع أكرار مثل قفل -

(الكلام في وزن الكر)

اللغة وفي اصطلاح الفقهاء الكر ماءٌ مقدرٌ شرعاً لا ينفعل بملاقاة
النجاسة ما لم يتغير بها ، ومن الواضح أن التعريف في مثل
المقام لفظي . فلاشكال عليه طرداً او عكساً مما لا وجه له
ولا يهمننا التعرض للجواب عنه .

أما المهم تعيين مقداره حسب الدليل ، وتحقيق الكلام
في ذلك يقتضي البحث في مقامات ثلاث (الأولى) في تحديد الكر
بحسب الوزن (الثاني) في تحديده بحسب المساحة (الثالث) في
الجمع بين التحديدين والتوفيق بينهما .

أما المقام الأول فقد وردت فيه روايتان الأولى مرسله
ابن أبي عمير (١) الدالة على أن الكر الف ومأتا رطل . الثانية

- واقفال وفي لسان العرب ص ٤٥١ الكر مكيا لاهل العراق

(١) في الوسائل عن محمد بن الحسن باسناده عن محمد بن
احمد بن يحيى عن يعقوب بن يزيد عن ابن أبي عمير عن بعض
اصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام قال الكر من الماء الذي لا
ينجسه شيء الف ومأتا رطل .

و اختار السيد المرتضى والصدوقان كونه الف ومأنا رطل
 بالمدني ، والصحيح ما ذهب اليه المشهور وتنقيح المقام يقتضي
 التكلم تارة على المسالك المشهور من أن مراسيل ابن ابي عمير
 بمنزلة المسانيد بدعوى أنه لا يروي إلا عن الثقة فتكون روايته
 عن احد توثيقاً له ، واخرى على المسالك المختار من عدم الفرق
 بين مراسيل ابن ابي عمير ومراسيل غيره في عدم صحة الاعتماد
 عليها إذ ثبت في محله أن ابن ابي عمير قد روى عن غير الثقة
 أحياناً ولو اشتباهاً ومع ثبوت روايته عن غير الثقة ولو في مورد
 واحد لا يعتمد على مراسيله لاحتمال أن يكون الراوي الذي
 عبر عنه بلفظ بعض اصحابنا هو غير الثقة .

أما على المسالك المشهور فلا بد من حمل المرسلة على الرطل
 العراقي وحمل الصحيحة على الرطل المكي ، ليكون مفادها
 واحداً وهو كون الكر الف ومأنا رطل بالعراقي ، وذلك لأن
 كلاً منهما بما هو نص فيه قرينة على الآخر فيرفع الاجمال عن
 كل منهما بنص الآخر وان شئت قلت ان مقتضي الجمع العرفي

بينهما هو الاخذ بنص كل منهما وبه يرفع الاجمال عن الآخر ،
وتوضح ذلك أن امر المرسلة دائر بين أن يكون المراد منها الف
ومأتا رطل بالعراقي او الف ومأتا رطل بالمدني المساوي لألف
وثمانية مائة رطل بالعراقي أو الف ومأتا رطل بالمدني المساوي لألفين
واربع مائة رطل بالعراقي ، فيكون القدر المتيقن من المرسلة ان
الكر لا ينقص عن الف ومأتي رطل بالعراقي فالمرسلة بما هي نص
فيه قرينة على ان المراد في الصحيحة هو ستمائة رطل بالمدني اذ
احتمال ان يكون المراد ستمائة رطل بالعراقي او بالمدني مناف
لما هو المتيقن في المرسلة وكذا الحال في الصحيحة فان امرها
ايضاً دائر بين ان يكون المراد منها ستمائة رطل بالعراقي او
ستمائة رطل بالمدني المساوي لتسعمائة رطل بالعراقي او ستمائة
رطل بالمدني المساوي لألف ومأتي رطل بالعراقي فهي نص
في ان الكر لا يزيد على الف ومأتي رطل بالعراقي اذ حد الاكثر
من محتملاتها هو الف ومأتا رطل بالعراقي فهي قرينة على ان
المراد في المرسلة هو الف ومأتا رطل بالعراقي اذ احتمال - ان

يكون المراد الف ومأتا رطل بالمسندني المطابق لالف وثمانية مائة رطل بالعراقي أو يكون المراد الف ومأتا رطل بالمكي المطابق لآلفين وأربعمائة رطل بالعراقي - يخالف لما هو المتيقن في الصحيحة . وبالجملية محتملات كل من المرسلة والصحيحة ثلاث يختص كل منهما باحتمالين ويبقى واحد مشتركاً بينهما فيكون مجموع المحتملات خمسة ، ويرفع اليد عن الاحتمالين في كل منهما بنص الآخر ، فيكون المراد فيهما واحداً وهو كون الكر الف ومأتا رطل بالعراقي هذا .

وقد يقال بان الامر دائر بين الجمع بينهما بذلك وطرح احدهما اذ لو حملت المرسلة على غير الرطل العراقي كانت الصحيحة منافية لها على اي معنى حمل الرطل فيها وكذا القول في الصحيحة فانها لو حملت على غير المكي كانت المرسلة منافية لها على اي معنى حمل الرطل فيها فيمتعين حمل المرسلة على الرطل العراقي ، وحمل الصحيحة على الرطل المكي لئلا يلزم طرح احدهما ، فان الجمع اولى من الطرح .

وفيه أنه لا أساس لقاعدة أن الجمع أولى من الطرح عند
تعارض الدليلين على ما ذكرناه في محله وهو مبحث التعادل
والترجيح من مباحث الأصول .

وقد يقال أيضاً بأن المتعين حمل الرسالة على الرطل العراقي
بقريئة ابن أبي عمير كوفي ، وحمل الصحيحة على الرطل
المكي بقريئة ابن مسلم من أهل الطائف .

وفيه أولاً أن المحتمل كون الرطل شائعاً في العراقي حتى
في المدينة كما يظهر من بعض (١) الروايات وثانياً أن المرسل

(١) والمراد منه رواية الكلبي النسابة ففي ذيلها هكذا فقلت
وكم كان يسع الشن ماء فقال (ع) ما بين الأربعين إلى الثمانين إلى
ما فوق ذلك فقلت بأي الأرطال فقال «ع» أرطال مكبال العراقي
فيظهر من هذه الرواية أن استعمال الرطل في العراقي كان شائعاً
في المدينة بلا ذكر قريئة والرواية موجودة في الوسائل
ص ٢٩ الباب الثاني من أبواب الماء المضاف والمستعمل
فراجع .

لم يكن مخاطباً للامام عليه السلام فان ابن ابي عمير روى عن
 بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام فمن اين يعلم ان
 المخاطب للامام عليه السلام كان من اهل العراق وتعبير ابن
 ابي عمير ببعض اصحابنا لا يدل الا على كونه امامياً على ما هو
 المتعارف عند الاصحاب ، وثالثاً ان المتبع في الظواهر هو
 عرف المتكلم لا عرف السامع على ما هو مذكور في محله
 ورابعاً انه لم يثبت كون ابن مسلم من اهل الطائف بل هو من
 اهل الكوفة على ما في بعض كتب الرجال (١) . هذا كله على
 المسالك المشهور من حجية مراسيل ابن ابي عمير . واما على
 المسالك المختار من عدم حجية المراسيل مطلقاً وان الدليل في
 تحديد ذكر بحسب الوزن منهصر في صحيحة محمد بن مسلم ،

(١) راجع خاتمة الوسائل ص ٥٥٨ . وفي تنقيح المقال

للعامقاني عن النجاشي ان محمد بن مسلم بن رباح وجه اصحابنا
 بالكوفة الا ان فيه نقلاً عن الشيخ في رجاله ان محمد بن مسلم

طائفي راجع ج ٣ ص ١٨٤ .

فلا مناص عن الالتزام بأن المراد منها هو سماء رطل بالملكي
أيضاً لوجوه .

الاول اجماع الامامية على عدم كون الكرسماة رطل بالعراقي
او بالمدني ، فهو قرينة على أن المراد هو سماء رطل بالملكي .
الثاني الروايات الواردة في تحديد الكر بحسب المساحة
فانها متفقة على عدم كون الكرسماة رطل بالعراقي او بالمدني
إذ منها ما دل على ان الكر سبعة وعشرون شبراً على ما سئلكم
ان شاء الله تعالى . ومنها ما دل على انه ستة وثلاثون شبراً ،
ومنها ما دل على أنه ثلاثة واربعون شبراً إلاثمن شبر . فالقدر
المتيقن منها سبعة وعشرون شبراً وهو المعادل لالف ومأتي رطل
بالعراقي على ما وزنه سيدنا الاستاذ العلامة بنفسه . فحمل
الصحيحة على سماء رطل بالعراقي او بالمدني مخالف لجميع
الروايات الواردة في المساحة فلا بد من حملها على سماء رطل
بالملي بقرينة تلك الروايات .

الثالث ان القاعدة تقتضي ذلك مع قطع النظر عما ذكرناه

من الاجماع وروايات المساحة فان مقتضي العمومات انفعال
الماء بمجرد الملاقاة واستثني بالتخصيص المنفصل الماء الذي بلغ
قدر كـ وقد ذكرنا في بحث الاصول انه اذا كان التخصيص
منفصلا وكان مجملا من حيث المفهوم ، مردداً بين الاقل
والاكثر لا يسري اجماله الى العام فيؤخذ بالقدر المتيقن من
دليل التخصيص ويرجع في غيره الى العام ، والمقام من
صغريات هذه القاعدة فان القدر المتيقن خروجه من العمومات
الدالة على الانفعال هو الماء البالغ قدره سماء رطل بالميكي .
واما الماء البالغ قدره سماء رطل بالعراقي أو بالمديني فباق تحت
العام فيحكم بانفعاله بالملاقاة . وتوضيح ذلك ان الروايات
الواردة في المياه على طوائف .

منها ما دل على (١) ان الانفعال منوط بالتغير وجوداً

(١) في الوسائل عن محمد بن الحسن عن محمد بن محمد الزعماني المقيّد

عن أبي القاسم جعفر بن محمد بن قولويه عن أبيه عن سعد بن عبد الله

عن احمد بن محمد عن الحسين بن سعيد وعبد الرحمن بن ابي نجران -

وعدماً ، فلا ينفع بالملاقاة مع عدم التغير بلافرق بين القليل والكثير .

ومنها ما دل باطلاقة على انفعال الماء بمجرد الملاقاة بلافرق بين القليل والكثير كالرواية (١) الدالة على انه اذا لاقت اليد القذرة الماء لا تتوضأ منه او لا تشرب منه والرواية

— عن حماد بن عيسى عن حريز بن عبدالله عن ابي عبدالله عليه السلام انه قال (ع) كلما غلب الماء على ریح الحيفة فتوضأ من الماء واشرب فاذا تغير الماء وتغير الطعم فلا توضأ منه ولا تشرب ونحوها غيرها ، راجع الوسائل ج ١ ص ٢٠ باب ٣

(١) في الوسائل عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن عبدالله بن المغيرة عن سماعة عن ابي بصير عنهم عليهم السلام قال (ع) اذا دخلت يدك في الاناء قبل ان تغسلها فلا بأس الا ان يكون اصابها قدر بول او جنابة فان ادخلت يدك في الماء وفيها شيء من ذلك فاهرق ذلك ونحوها غيرها راجع الوسائل ج ١

الدالة (١) على ان الدجاجة ان وطأت النجاسة ثم لاقت الماء لم يتوضأ منه ولا يشرب ومورد هذه الطائفة عدم التغير ، إذ من المعلوم عدم تغير الماء بملاقاة اليد القدرة او منقار الدجاجة فهذه الطائفة الثانية معارضة للطائفة الاولى بالتباين ، فان مقدار الطائفة الاولى عدم انفعال الماء بملاقاة النجاسة مع عدم التغير بالافرق بين القليل والكثير ، ومقدار الطائفة الثانية انفعال الماء بملاقاة النجاسة مع عدم التغير بالافرق بين القليل والكثير الا ان هناك طائفتين اخريين يكون كل واحدة منهما مخصصاً للطائفة الثانية الدالة على الانفعال (الاولى) ما دل على عدم انفعال الماء بملاقاة النجاسة اذا كان له مادة كصحيحة (٢) ابن بزيع .

(١) في الوسائل قوله (ع) بعد ما سئل عن ماء شربت منه الدجاجة : ان كان في منقارها قدر لم يتوضأ منه ولم يشرب ونحوه غيره راجع الوسائل ج ١ ص ٣٢ باب ٤ وغيره من الابواب المناسبة

(٢) في الوسائل عن محمد بن الحسن بإسناده عن احمد -

(الثانية) مادل (١) على عدم انفعال الماء بالملاقاة اذا بلغ قدر كره ،
 وحيث ان النسبة بينهما وبين الطائفة الثانية هي العموم المطلق
 فلا بد من تخصيصها بهما بمقتضى الجمع العرفي فيحكم بعدم انفعال
 الماء الذي له مادة والماء الذي بلغ قدر كره ، وحيث ان اخبار
 الكر محالة من حيث المفهوم مرادة بين الاقل والاكثر يؤخذ
 بها في القدر المتيقن خروجه من العموم وهو سماء رطل بالملكي
 وأما الماء البالغ قدره سماء رطل بالعراقي او بالمدني فيرجع
 فيه الى العموم ويحكم بانفعاله بالملاقاة ، وبعد خروج الماء الذي
 له المادة ، والماء البالغ قدر كره عن الطائفة الثانية تنقلب النسبة
 بينها وبين الطائفة الاولى من التباين الى العموم المطلق ، اذ

ـ بن محمد عن محمد بن اسماعيل عن الرضا عليه السلام قال : ماء
 البئر واسع لا يفسده شيء إلا ان يتغير ريحه او طعمه فيترح
 حتى يذهب الريح وبطيب طعمه لانه له مادة

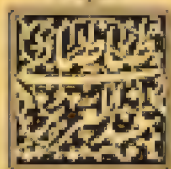
(١) كقوله (ع) اذا كان الماء قدر كره لم ينجسه شيء ونحوه

غيره راجع الوسائل ج ١ ص ٢٣ باب ٩

الباقى تحت الطائفة الثانية بعد التخصيص هو خصوص الماء الذي لا يكون له مادة ولم يبلغ قدر كره في اخص من الطائفة الاولى الدالة على عدم الافعال مع عدم التغير بالافرق بين القليل والكثير فلا بد من تخصيصها بالطائفة الثانية والحكم بانفعال الماء القليل الذي لا يكون له مادة بملاقاة النجاسة هذا .

ويؤيدنا أيضاً رواية (١) علي بن جعفر الواردة في الف رطل وقع فيه اوقية من بول ، المتضمنة على انه لا يصلح شربه ولا الوضوء منه إذ لو كان المراد في صحيحة محمد بن مسلم ستة مائة رطل بالعراقي او بالمديني لم يكن وجه للحكم بانفعال الف رطل بمجرد الملاقاة فلا مناص عن حمل الصحيحة على ستة مائة رطل بالميكي فتحصل مما ذكرناه ان الصحيح ما ذهب اليه المشهور من ان الكر بحسب الوزن عبارة عن الف ومائة رطل

(١) في الوسائل عن علي بن جعفر في كتابه عن اخيه قال سئلته عن حب ماء فيه الف رطل وقع فيه اوقية بول هل يصلح شربه او الوضوء منه قال عليه السلام لا



بالعراقي (٢) هذا تمام الكلام في تحديد الكر بحسب الوزن .
 وأما المقام الثاني ففي تحديد الكر بحسب المساحة وفيه أقوال
 خمسة . القول الأول أنه مائة شبر وهو المنسوب إلى الاسكافي .
 القول الثاني أنه ثلاثة وأربعون شبراً إلا ثمن شبر وهو المنسوب
 إلى المشهور . القول الثالث أنه ستة وثلاثون شبراً اختاره
 صاحب المدارك والمحقق ،

القول الرابع أنه سبعة وعشرون شبراً اختاره القميون ، و
 العلامة ، والشهيد ، والمحقق الثانيان ، والاردبيلي ، وشيخنا البهائي .
 القول الخامس أنه ما بلغ إبعاده إلى عشر ونصف بحسب

(٢) وحيث أن الرطل العراقي مائة وثلاثون درهم وكل
 عشرة دراهم سبعة مثاقيل شرعية وكل مثقال شرعي ثلاثة
 أرباع مثقال صيرفي فكان الكر ١٠٩٢٠٠ مثقالاً شرعياً
 و ٨١٩٠٠ مثقالاً صيرفياً وحيث أن مثقال الشرعي ثمانية عشر
 حمصة ومثقال الصيرفي أربع وعشرون حمصة فكان الكر
 ١٩٦٥٦٠٠ حمصة

الجمع لا ينحو الضرب وهو المنسوب الى الراوندي ، والقول
الاول والاخير ساقطان . اما القول الاول فلانه لم يوجد دليل
عليه وما ابعد ما بين قول الاسكافي بمائة شبر في المساحة وبين
قوله في الوزن انه ستمائة رطل بالعراقي . واما القول الاخير
فلكونه غير واضح المراد اذ يحتمل ان يكون مراد القائل به
اعتبار ثلاثة اشبار ونصف في كل واحد من الابعاد ليكون
المجموع عشر ونصف ينحو الجمع وبعبارة اخرى يكون مراده
ما بلغ ابعاده عشر ونصف ينحو الجمع مع تساوي الابعاد الثلاثة .
وهذا مطابق لما عليه المشهور فانه يكون حاصل ضرب الابعاد
حينئذ ثلاثة واربعون إلا ثمن شبر . وعليه فلا يكون هناك
قول خامس ، ويحتمل أن يكون مراده كون مجموع الابعاد
عشر ونصف على نحو الجمع باي نحو اتفق ، كما اذا كان عمقه
تسعة اشبار وطوله شبر واحد وعرضه نصف شبر ، وعليه يكون
هذا القول غلطاً قطعاً فان لازمه اختلاف افراد الكر وقد ينطبق
على اربعة ونصف كالمثال المذكور بل قد ينطبق على اقل من

شبر واحد كما اذا كان عمق الماء عشرة اشبار وكل من الطول
والعرض ربع شبر فان مكسره نصف شبر وثمان شبر ، فالعمدة
هي الاقوال الثلاثة الباقية ، والصحيح هو القول الرابع وان
الكر بحسب المساحة سبعة وعشرون شبراً واثباته يقتضي التكلم
في مقامين : المقام الاول في بيان الدليل عليه ، والمقام الثاني
في بيان عدم المعارض لدليله وان شئت قلت المقام الاول في بيان
المقتضي والمقام الثاني في بيان عدم المانع ، ويظهر من التكلم
في هذين المقامين مستند القولين الاخرين وضعفهما .

اما المقام الاول فهو انه تدل عليه صحيحتان لاسماعيل
بن جابر ، الصحيحة الاولى قوله سألت ابا عبد الله عليه السلام
عن قدر الماء الذي لا ينجسه شيء فقال (ع) كر قلت : وكم
الكر؟ قال (ع) ثلاثة اشبار في ثلاثة اشبار . وتقريب الاستدلال
بها أن ظاهر قوله (ع) ثلاثة اشبار في ثلاثة اشبار بلا تعرض
لبعد معين — كون كل واحد من الابعاد الثلاثة ثلاثة اشبار
فان المتعارف هو الاكتفاء بذكر البعدين عن ذكر البعد الثالث

فما لم ينص على بعد بعينه مضافاً الى العلم بان البعد غير المذكور
لا يكون اقل من ثلاثة اشبار الاجماع على عدم كون الكر اقل
من سبعة وعشرين شبراً . ولجل هذا الاجماع ايضاً لا يمكن
حملها على الدور إذ الحل على الدور يستلزم كون الكر اقل من
سبعة وعشرين شبراً على ما سيجي الكلام فيه من كيفية
معرفة مساحة الدور ، فيكون مفادها كون الكر سبعة وعشرين
شبراً . وما ذكره الحاج المحقق الهمداني (ره) — من احتمال
سقوط لفظ نصف — في غاية السقوط لكونه خلاف الاصل
مضافاً الى انه لو فتحنا هذا الباب اي باب الاعتناء باحتمال
السقوط لا نسد علينا باب الاستدلال بالروايات الواردة في
ابواب الفقه ولزم تأسيس فقه جديد .

وقد يستشكل في سند هذه الرواية بانها مروية في موضع
من التهذيب عن محمد بن سنان ولم يثبت وثاقته ورواها في الكافي
عن ابن سنان ولعل المراد منه ايضاً هو محمد بن سنان لا عبدالله
بن سنان ولا اقل من احتمال ان مراده محمد بن سنان وهو

كاف في عدم صحة الاعتماد عليها .

وهو مدفوع اولاً بانها مروية في الاستبصار وفي موضع آخر من التهذيب عن عبدالله بن سنان والظاهر أن المراد من ابن سنان المذكور في الكافي ايضاً هو عبدالله بن سنان لما ذكره في ديباجة الوافي من انه قد يطلق ابن سنان على محمد بن سنان فان هذا التعبير يشهد بان المعروف هو اطلاق ابن سنان على عبدالله بن سنان ورواها في الحقائق ايضاً عن عبدالله بن سنان ، فالظاهر ان ما في موضع من التهذيب من نقل هذه الرواية عن محمد بن سنان - غلط من النساخ او سهو من قلم الشيخ (ره) فانه بنفسه رواها في الاستبصار وفي موضع آخر من التهذيب عن عبدالله بن سنان .

وثانياً بانه يمكن ان تكون الرواية منقولة بطريقين احدهما عن عبدالله بن سنان كما في الاستبصار وموضع من التهذيب والحدائق والآخر عن محمد بن سنان كما في موضع آخر من التهذيب وكون احد الطريقين ضعيفاً لا يمنع عن الاعتماد بالرواية

المروية بطريق آخر مع فرض كونها صحيحة بهذا الطريق .
 وثالثاً بانه لا مانع من الاعتماد عليها على تقدير كونها مروية
 عن محمد بن سنان فقط لثبوت وثاقته على ما في كتب (١) الرجال
 فان هذا ليس محمد بن سنان أخا عبدالله بن سنان الذي لا يوثق
 به بل غيره وموثق .

الصحيحة الثانية قوله قلت لأبي عبدالله عليه السلام : الماء
 الذي لا ينجسه شيء قال (ع) : ذراعان عمقه في ذراع وشبر
 سمته . وتقريب الاستدلال بها ان مقدار الذراع المتعارف
 شبران كما يدل عليه بعض اخبار المواقيت ، بل يساعده الوجدان
 بلا حاجة إلى البرهان ، وليس المراد من لفظ سمته هو الطول
 والعرض لعدم تساوي الخطوط المفروضة في المضلعات فان

(١) قال المامقاني في تنقيح المقال بعد ذكر جملة من الاقوال
 والروايات الواردة في حقه : قد تلخص مما ذكرنا كله ان الاقوى
 كون الرجل ثقة صحيح الاعتقاد معتمداً مقبول الرواية آه

الخط المفروض من زاوية الى زاوية اخرى اطول من الخط
المفروض بين الاضلاع فلا تنطبق هذه السعة على شيء من
الاضلعات من المربع والمسدس وغيرها ، بل المراد من لفظ
سعته هو قطر الماء فيكون مورد كلامه (ع) هو المدور كما ان الماء
بطبعه مدور لولا المانع الخارجي وطريق معرفة مساحة المدور
ان يضرب نصف القطر في نصف المحيط ثم يضرب الحاصل في
العمق ، وحيث ان القطر ثلاثة اشبار يكون المحيط تسعة اشبار
فان نسبة القطر الى المحيط هي نسبة الثلث على نحو التقريب ، وان
لم تنكشف هذه النسبة اي نسبة القطر الى المحيط على نحو الدقة الى
الآن وإن قيل ان النسبة بينهما هي نسبة السبع الى اثنين
وعشرين ، اي يكون المحيط ثلاثة امثال القطر وسبع . وبالجمل
النسبة التقريبية بنحو المسامحة العرفية هي الثلث ، فيضرب نصف
القطر وهو شبر ونصف في نصف المحيط وهو اربعة ونصف
فيحصل سبعة إلا ربع فيضرب الحاصل في العمق وهو اربعة
اشبار بناءً على كون الذراع شبرين فيحصل سبعة وعشرون



شبراً ، وما زاد على هذا المقدار — باعتبار أن نسبة القطر الى المحيط ليست هي الثلث بنحو الدقة على ما تقدمت الإشارة اليه — قليل جداً ، فلم يعتن به الامام عليه السلام واكتفى بهذا البيان لعدم تحمل السامع على تفهم ازيد منه ، إذ لم توجد عبارة منطبقة على سبعة وعشرين بحسب الدقة في فرض كون الماء مدوراً . وبما ذكرناه ظهر فساد الاستدلال بهذه الصحيحة للقول الثالث وهو كون الكر ستة وثلاثون شبراً فانه مبني على ان المراد بالسعة كل من جهتي الطول والعرض وقد عرفت ما فيه ، هذا تمام الكلام في المقام الاول .

وأما الكلام في المقام الثاني فهو ان هناك روايتين استدلت بهما للمشهور القائلين بان الكر ثلاثة واربعون شبراً إلا ان شبر الرواية الاولى رواية ابي بصير سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الكر من الماء كم قدره ؟ قال (ع) : اذا كان الماء ثلاثة اشبار ونصف في مثله ثلاثة اشبار في عمقه في الارض فذلك الكر من الماء . وهذه الرواية قاصرة عن اثبات مدعي المشهور سنداً

ودلالة ، أما من حيث السند فلان أبا بصير مشترك بين شخصين
أحدهما غير ثقة ، ولم يثبت كون الروي لهذه الرواية هو
أبو بصير الثقة فلا يصح الاعتماد عليها ، وما ذكره من ان نقل
ابن مسكان عنه قرينة على كونه أبا بصير الثقة - مما لا اساس
له فانه مبني على الظن الحاصل من الغلبة باعتبار ان ابن مسكان
يروى غالباً عن ابي بصير الثقة والظن يلحق الشيء بالاعم
الاغلب ولا دليل على حجية مثل هذا الظن . وقد استشكل
شيخنا البهائي وصاحب المدارك في سند هذه الرواية بوجهين
آخرين الاول ان احمد بن محمد بن يحيى المذكور في سندها على
ما في التهذيب مجهول غير موثق ، وهو مدفوع بانها مروية
في الكافي عن احمد بن محمد بن عيسى وهو ثقة فراجع (١) ،

(١) في تنقيح المقال للمامقاني بمد نقل جملة من الاقوال في
حقه وبالجملة فوناقرة الرجل منفق عليها بين الفقهاء وعلماء الرجال
متسام عليه من غير تأمل من احد ولا غمز فيه بوجه من
الوجوه ج ١ باب احمد من ابواب الهمة ص ٩١

الثاني ان في سندها عثمان بن عيسى وهو واقفي .
وفيه ان كونه واقفياً غير مانع عن العمل بروايته مع كونه
ثقة على ما ذكره علماء الرجال فراجع (١) .

واما من حيث الدلالة فلانه لم يتعرض فيها للبعد الثالث
والظاهر كونها واردة في المدور فان المصريح به فيها هو العمق
فقط فمقتضى الاطلاق هو الحل على المدور فانه الذي تستوي
فيه الخطوط من جميع النقاط بخلاف المضلعات على ما تقدم ،
وعليه يكون مفادها كون الكر اثنين وثلاثين شبراً وثماناً
وربع ثمن على ما ذكرناه من كيفية معرفة مساحة المدور
فانه يضرب نصف القطر وهو شبران الاربع في نصف
الحيط وهو خمسة اشبار وربع فيحصل تسعة اشبار وثمان
ونصف ثمن فيضرب الحاصل في العمق وهو ثلاثة اشبار ونصف
ويكون الحاصل اثنان وثلاثون شبراً وثمان وربع ثمن ، وهذا

(١) في تنقيح المقال للمامقاني بعد نقل الاقوال في حقه
قد تلخص مما ذكرنا كله ان الاظهر كون حديث الرجل من
الموثق كالصحيح ج ٢ باب عثمان من ابواب الامين ص ٢٤٩

المقدار مما لا فائل بكونه كراً فان الاقوال فيه خمسة على ما عرفت
فلا بد من حملها على ان الكر سبعة وعشرون شبراً والزائد من
باب الافضية او لاجل التحفظ على المقدار الحقيقي للكر باعتبار
أن العمق يؤخذ من وسط الماء ولا يكون سطح داخل الماء
متساوياً لوقوع التراب ونحوه في اطرافه ، فتكون هذه الزيادة
لتدرك النقصان الوارد لوقوع التراب ونحوه في اطراف الماء ،
فتحصل مما ذكرناه ان هذه الرواية لا تكون معارضة لما دل
على كون الكر سبعة وعشرين شبراً من الصحيحين لاسماعيل
بن جابر .

الرواية الثانية رواية الحسن بن صالح الثوري عن ابي
عبدالله عليه السلام (ع) اذا كان الماء في الركي كراً لم ينجمه
شيء قلت وكم الكر ؟ قال (ع) : ثلاثة اشبار ونصف عمقها
في ثلاثة اشبار ونصف عرضها ، وهذه الرواية ايضاً قاصرة
سنداً ودلالة ، اما من حيث السند فلان الحسن بن صالح

الثوري غير موثق في كلمات اهل الرجال فراجع (١) ، واما
من حيث الدلالة فلما ذكرناه في الموثقة من ان موردها الدور
بل هي اظهر في الدور فان العرض فيها بمعنى السعة كما في قوله
تعالى : (وجنة عرضها كعرض السماء والارض) فيكون المراد
ان سعة الماء بقول مطابق ثلاثة اشبار ونصف ولا تنطبق الا على
الدور ، اذ لا تكون الخطوط المفروضة في المضلعات متساوية
على ما تقدم ، ولا سيما ان موردها الركي اي البئر والبئر مدور على
ما هو المتعارف ، فلا بد من ضرب نصف القطر في نصف المحيط ثم
ضرب الحاصل في العمق ويكون الحاصل اثنان وثلاثون شبراً وثمناً
وربع ثمن ، فيجري فيه جميع ما ذكرناه في الموثقة فلاحاجة
إلى الاعادة . نعم في هذه الرواية زيادة في الاستبصار تكون
بها نصاً على مختار المشهور وهي ثلاثة اشبار ونصف طولها إلا
أن الظاهر كون الزيادة المذكورة غلطاً من النساخ او سهواً من

(١) راجع تقيح المقال للمامقاني ج ١ باب الحسن من

قلم الشيخ في الاستبصار فانها لا تكون في الكافي وهو اضبط كتب
 الاربعة مضافاً الى ان الشيخ «ره» بنفسه لم يذكرها في التهذيب
 وايضاً لا تكون في نسخة والد محمد بن المشهدي المأخوذة من
 نسخة الشيخ «ره» فالظاهر عدم كونها من قلم الشيخ ، ولا
 اقل من عدم ثبوتها في هذه الرواية .

فتلخص أن هذه الرواية أيضاً لا تكون معارضة لما دل على
 كون الكر سبعة وعشر بن شبراً .

ثم انه على تقدير تسليم المعارضة والتساقط تكفي لنا صحيحة
 زرارة (١) الدالة على انه اذا كان الماء اكثر من رواية لم ينجسه
 شيء فان اطلاقها يشمل ما اذا كان الاكثر من رواية سبعة

(١) في الوسائل عن محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن
 ابيه ومحمد بن اسماعيل عن الفضل بن شاذان جميعاً عن حماد بن
 عيسى عن حريز عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام اذا كان الماء
 اكثر من رواية لم ينجسه شيء ونقلها أيضاً عن محمد بن الحسن
 مع الزيادة راجع الوسائل ج ١ كتاب الطهارة باب ٣ ص ٢١

وعشرين شبراً كما اذا كانت الراوية وهي القرية الكبيرة بمقدار ستة وعشرين شبراً مثلاً ، نعم اطلاقها شامل أيضاً لما كانت الاكثر من راوية اقل من سبعة وعشرين شبراً ، ولكن يرفع اليد عنه لجميع الاخبار السابقة الواردة في تحديد الكر من حيث الوزن والمساحة فانها متفقة في عدم كون الكر اقل من سبعة وعشرين شبراً ، بل الاجماع محقق على ذلك ، فلا يمكن الاخذ بالاطلاق بالنسبة إلى الاقل من جهة الاجماع والاخبار السابقة .

وتؤيد كون الكر سبعة وعشرون شبراً روايتا (١)

(١) في الوسائل ايضاً عن محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن عبدالله بن المغيرة عن بعض اصحابنا عن ابي عبدالله عليه السلام قال الكر من الماء نحو حي هذا وأشار إلى حب من تلك الحباب التي تكون بالمدينة ، وفي الوسائل ايضاً عن محمد بن الحسن باسناده عن محمد بن علي بن محبوب عن العباس عن عبدالله بن المغيرة عن بعض اصحابه عن ابي عبدالله -

عبد الله بن المغيرة الدالتان على ان الكر حب من الماء وانه بمقدار
 قلتين والقلّة هي الجرة الكبيرة فان الحب لا يكون اكثر من سبعة
 وعشرين شبراً ، وكذا القلتان وحيث ان الروايتين ضعيفتان
 من حيث السند لم نستدل بهما وجعلناها مؤيدة للمقام فتحصل
 من جميع ما ذكرناه في المقام أن الصحيح كون الكر سبعة
 وعشرين شبراً . هذا تمام الكلام في تحديد الكر من
 حيث المساحة .

بقي الكلام في المقام الثالث وهو الجمع بين النجسيتين
 ودفع التنافي بينهما وقبل التعرض لذلك لابد لنا من بيان نكتة
 وهي ان الميزان في الاشبار هو اصغر الاشبار المتعارفة للاطلاق
 الشامل له لاشبر كل شخص بالنسبة الى تكليف نفسه اذ عليه
 يلزم أن يكون ماء واحد معتصماً بالنسبة الى شخص ومنفعلاً
 بالنسبة الى شخص آخر وهذا مما يقطع بخلافه . نعم يعتبر
 أن لا يكون الشبر صغيراً خارجاً عن المتعارف وقد ذكرنا
 — عليه السلام قال اذا كان الماء قدر قلتين لم ينجسه شيء

نظير ذلك في بحث صلاة المسافر من أن الميزان في الشبر المذكور في تحديد المسافة هو اصغر الاشبار المتعارفة لاشبر كل شخص بالنسبة إلى تكليف نفسه والا لزم التفكيك بين تكليف شخصين من حيث القصر والتمام في مسافة واحدة وهو مما يقطع بخلافه .

إذا عرفت ذلك فنقول لا يمكن الجمع بين التحديدين على المسالك المشهورة لما بينهما من التفاوت الفاحش ، فان الكر بحسب الوزن على المسالك المشهورة وهو الصحيح الف ومأتا رطل بالعراقي وهو معادل لسبعة وعشرين شبراً بحسب المساحة على ما وزنه سيدنا الاستاذ العلامة بنفسه الزكية فكيف يمكن الجمع بين تحديد الكر بحسب الوزن على الف ومأتا رطل بالعراقي وتحديد بحسب المساحة على ثلاثة واربعين شبراً الاثنى عشر شبر ، إذ مع هذا التفاوت الفاحش لا يمكن الالتزام بأن أحد التحديدين تحديد حقيقي والآخر معرف له فانه شبيه بان يجعل أحد المتبائنين معرفاً للآخر ، واما على المسالك المختار من

ان الكر بحسب المساحة سبعة وعشرون شهراً فالتوفيق بين
التحديدين يمكن من الامكان إذ لا يخلو الامر في مقام الثبوت
من صور اربع ، فاما ان يكون الوزن مطابقاً للمساحة دائماً
او يكون الوزن اقل من المساحة دائماً ، او تكون المساحة اقل
من الوزن دائماً او تختلف الحال باختلاف المياه خفة وثقلاً ،
فقد يكون الوزن اقل من المساحة وقد يعكس الامر فان كان
الوزن مطابقاً للمساحة دائماً فلا اشكال اصلاً وهو واضح ،
واما ان كان الوزن اقل من المساحة دائماً فيحمل التحديد
بحسب الوزن على التحديد الحقيقي والتحديد بحسب المساحة
على كونها علامة ومعرفة له فيكون الكر الحقيقي هو المقدار
المعين بحسب الوزن ، وحيث انه لا يمكن الميزان وسائر
الآت الوزن لغالب الناس ولا سيما في البراري والفلوات
جعلت المساحة معرفة له وعلامة لوجوده والزيادة القليلة غير
المعتد بها قد لوحظت من باب الاحتياط والتحفظ على المقدار
الحقيقي إذ لا يمكن جعل مساحة معرفة مساوية للوزن بحيث

تكون منطبقة عليه بلا زيادة ونقصان ، واما ان كانت المساحة
اقل من الوزن دائماً فيحمل التحديد بحسب المساحة على
التحديد الحقيقي ويجعل الوزن معرفاً له على عكس ما ذكرناه
في الصورة السابقة ، فيكون الكر الحقيقي هو المقدار المعين
بحسب المساحة وحيث انه لا يمكن العلم بوجود الكر بحسب
المساحة في اغلب الامكنة لعدم تساوي سطح الارض التي
فيها الماء وعدم كون الماء مربعاً غالباً إذ قد يكون مثلثاً وقد يكون
مخمساً وهكذا ، وقد يكون مخروطياً الى غير ذلك من الاشكال
المختلفة للمياه الموجودة في الغدائر جعل الوزن علامة لوجود
الكر ومعرفاً له ويجري على الزيادة القليلة ما ذكرناه في الصورة
السابقة فلا حاجة الى الاعادة ، واما ان كانا مختلفين كما هو
الظاهر لاختلاف المياه خفة وثقلا فان الماء النازل من السماء
اخف من الماء النابع من الارض المازج بالمواد الارضية
كالكبريت والملح ونحوهما فيكون بين التحديدين عموم من
وجهه إذ قد يكون الماء كراً بحسب الوزن دون المساحة كما

اذا كان ثقيلاً وقد يعكس الامر كما اذا كان الماء خفيفاً فلا بد
من الالتزام بأن الكرية العاصمة للماء هو الجامع بينهما إذ بعد
افتراق كل منهما عن الآخر لا يمكن جعل احدهما تحديداً
حقيقياً والآخر معرفاً له وعلامة على وجوده فالماء الواجد
لاحدهما معتصم وان فقد الآخر . تم بعون الله تعالى

في يوم الخميس الثالث والعشرين من ذيقعدة

الحرام في سنة ثلاث مائة وسبعة وسبعين بعد

الالف من الهجرة على هاجرها الآف

التحية والحمد لله اولاً وآخراً

وصلى الله على محمد وآله

الاطهار المعصومين



بسم الله الرحمن الرحيم

(شجرة نسب المؤلف)

السيد محمد سرور بن السيد حسن رضا بن السيد مرتضى
بن السيد سلطان علي بن السيد مرزا بن السيد فيض الله
بن السيد صافي بن السيد شاه احمد بن السيد عبد الله بن السيد
مرزا حسن بن السيد امين بن السيد سالم بن السيد اسلام
بن السيد يحيى بن السيد تراب بن السيد عارفين بن
السيد محمد بن السيد احمد بن السيد ابراهيم بن السيد زيد
بن السيد محمد بن السيد علي بن السيد عبد الله بن السيد
يحيى بن السيد اسماعيل بن السيد احمد بن السيد محمد بن
السيد احمد بن السيد سيد الله بن السيد جعفر بن السيد محمد
شاعر بن السيد زيد بن السيد محمد بن السيد علي حمزة بن
السيد علي محمد بن السيد اصغر بن السيد نصير الدين ابو جعفر

احمد (١) السكين بن السيد العالم الفقيه الاديب الشاعر
 الامر بالمعروف والنهي عن المنكر السيد جعفر بن ذي الفتوة
 الراقية والمروة السامية السيد ابو جعفر محمد (وله حكاية معروفة
 عند ارباب السير والتواريخ دالة على كمال فتوته بقلمه الداعي
 الكبير للعلوين) ابن السيد زيد بن الامام الهمام سيد الساجدين
 زين العابدين علي بن الحسين بن علي بن ابي طالب عليهم
 الصلاة والسلام والتحية والاکرام .

(١) ذكر المحدث القمي في منتهى الآمال ان احمد السكين
 كان مقرباً عند الرضا عليه السلام وكتب (ع) كتاب فقه
 الرضا بخطه المبارك له وكان هذا الكتاب الشريف في بلاد مكة
 المعظمة كما ذكره السيد صاحب الرياض ونقل عن السيد صدر
 الدين محمد ان احمد السكين جدي صاحب الرضا عليه السلام
 من لدن كان بالمدينة الى تلقاء خراسان عشر سنين فاخذ منه
 العلم واجازته عندي فاحمد يروي عن الامام الرضا (ع) عن
 آباؤه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله .